

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2011 بالتغيرات السياسية العميقة التي شهدتها بعض الدول العربية. وقد نتج عن تلك التغيرات حدوث حالة من عدم التيقن، الأمر الذي أثر على مصادر الإيرادات في موازين مدفوعات الدول العربية. وبالرغم من تراجع وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي وانخفاض معدلات النمو في كل من الدول المتقدمة والنامية إلا أن استقرار مستويات الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره قد أثر بشكل كبير على أداء موازين مدفوعات الدول العربية النفطية وغير النفطية أيضاً. وكمحصلة للتطورات المذكورة فقد أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن تحقيق فائض كلي بلغ حوالي 97.6 مليار دولار في عام 2011، وذلك بعد أن تحول العجز المحقق خلال عام 2009 إلى فائض بلغ حوالي 92.6 مليار دولار خلال عام 2010.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 1.8 في المائة في عام 2011 ليلعب حوالي 176.2 مليار دولار. ويأتي ارتفاع المديونية الخارجية العربية بسبب تزايد حاجة معظم هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في مآليتها العامة. كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة بنسبة 8.6 في المائة في عام 2011 لتصل إلى حوالي 15.9 مليار دولار.

وفيما يخص مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد تراجع نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 21.5 في المائة في عام 2010 إلى 20 في المائة في عام 2011 نتيجة معاودة الارتفاع في وتيرة النشاط الاقتصادي. كما تراجع نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات من 5.2 في المائة إلى 4.9 في المائة خلال الفترة ذاتها، بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام.

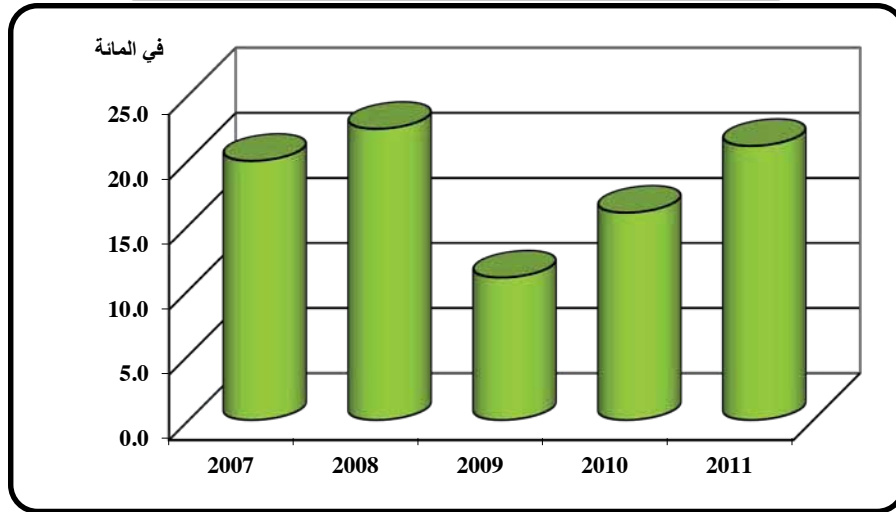
وبالنسبة لتطورات أسعار صرف العملات العربية عام 2011، شهدت العملات العربية المثبتة قيمتها مقابل الدولار استقراراً نسبياً في سوق الصرف مع تدخل بعض البنوك المركزية في السوق بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار. وفي المقابل تراجع قيمة العملات المثبتة بالدولار مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلها اليورو مقابل الدولار خلال العام. وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف، فقد تحسنت قيمتها مقابل الدولار. وتراجعت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لعدد كبير من العملات العربية خلال عام 2011، بما يعكس ارتفاع مستويات تنافسية هذه العملات.

موازين المدفوعات

الموازين التجارية

ارتفع فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2011 الى مستوى قياسي خلال العقود الأخيرة، ليصل إلى 497.9 مليار دولار مقابل 319.3 مليار دولار خلال عام 2010. وذلك على الرغم من أن نسبة الارتفاع قد شهدت تراجعاً في مستواها عن العام السابق، إذ بلغت حوالي 55.9 في المائة خلال عام 2011 مقارنة مع 68.4 في المائة خلال عام 2010. وجاء ذلك كمحصلة لتزايد وتيرة نمو الصادرات السلعية في عام 2011 عن تلك التي تحققت في العام السابق، وتجاوزها لمعدل النمو المحقق في الواردات السلعية. فقد نمت حصيلة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 27.6 في المائة لتصل إلى 1,176.1 مليار دولار خلال عام 2011 مقارنة مع 921.8 مليار دولار خلال العام السابق، وذلك تأثراً بارتفاع أسعار النفط العالمية. أما الواردات السلعية العربية الإجمالية فقد ارتفعت بنسبة 12.6 في المائة لتبلغ حوالي 660.1 مليار دولار خلال عام 2011 مقابل ارتفاع بلغت نسبته 10 في المائة خلال عام 2010. وقد ارتفعت نسبة فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 21.1 في المائة في عام 2011 مقارنة مع 15.9 في المائة في عام 2010، الملحقان (1/9- أ) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1) : نسبة الفائض في الميزان التجاري لإجمالي الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2007-2011



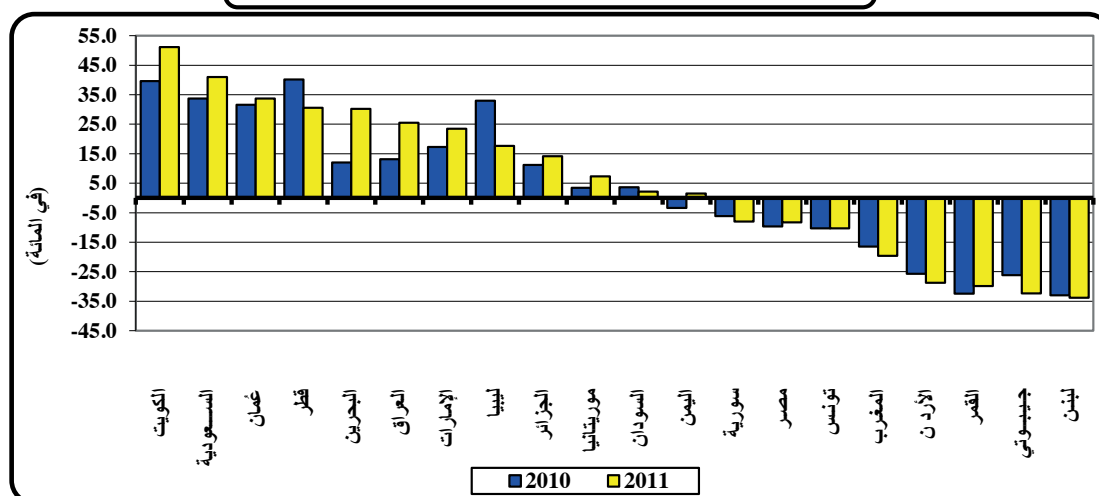
المصدر: الملحق (2/9).

وفيما يخص تطور أرصدة الميزان التجاري على مستوى الدول العربية، فقد حققت مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط⁽¹⁾ ارتفاعاً ملحوظاً في فائض الميزان التجاري خلال عام 2011 وذلك بشكل إجمالي لها كمجموعة. حيث

(1) تتضمن كل من الامارات والبحرين والجزائر والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت.

ارتفع الفائض في الميزان التجاري بمعدل 57.3 في المائة ليبلغ 558.9 مليار دولار في عام 2011 مقابل 355.3 مليار دولار في عام 2010. ويرجع ذلك بصفة أساسية لارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 37.4 في المائة لتصل إلى نحو 1,049 مليار دولار نتيجة لزيادة الإنتاج من النفط لتعويض النقص في جانب العرض الناتج عن حدوث بعض التوترات السياسية في المنطقة ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الاسعار العالمية للنفط. كما ارتفعت أيضاً المدفوعات عن الواردات السلعية لمجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط بنسبة 20.1 في المائة لتبلغ حوالي 490.1 مليار دولار خلال عام 2011 مقابل 408.3 مليار دولار خلال العام السابق. وشهدت جميع دول المجموعة ارتفاعاً ملموساً في فائض الميزان التجاري في عام 2011 مقارنة بعام 2010 فاق مستوى 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما عدا كل من الامارات و الجزائر و العراق حيث حققت مستويات بلغت 23.5 في المائة و 14.2 في المائة و 25.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل منها على الترتيب، الشكل (2).

الشكل (2): نسب رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، 2010-2011



المصدر: الملحق (2/9).

وبالنسبة لمجموعة الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية⁽²⁾، فقد تضاعف عجز الميزان التجاري لتلك الدول ليبلغ حوالي 22 مليار دولار خلال عام 2011 مقارنة مع عجز قدره 4.1 مليار دولار خلال العام السابق، وذلك بشكل إجمالي لها كمجموعة. حيث تراجعت الصادرات السلعية بنسبة كبيرة بلغت 29.7 في المائة لتصل إلى 80.3 مليار دولار في عام 2011 مقابل 114.2 مليار دولار في عام 2010. وقد كان لتراجع صادرات ليبيا الأثر الأكبر في تراجع صادرات تلك المجموعة، وذلك بسبب توقف الإنتاج من النفط نتيجة للخروج الجماعي لمعظم شركات البترول الأجنبية من ليبيا. أما الواردات فقد تراجعت قيمتها بنسبة 13.6 في المائة لتصل إلى 102.2 مليار دولار مقابل 118.3 مليار دولار خلال عام 2010، الأمر الذي حد من تفاقم العجز التجاري لتلك المجموعة. هذا وقد سجلت سورية زيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري في عام 2011 مقارنة بعام 2010 حيث بلغ حوالي 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(2) تتضمن كل من تونس و سورية و ليبيا و مصر و اليمن.

كما ارتفع العجز في تونس ليمثل حوالي 10.3 في المائة، بينما تراجع العجز في مصر ليبلغ حوالي 8.2 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. أما اليمن فقد تحول العجز فيها إلى فائض يمثل حوالي 1.5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. ويعود ذلك لارتفاع الصادرات النفطية في اليمن نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط وذلك على الرغم من تراجع الكميات المنتجة، هذا بالإضافة إلى تراجع الواردات السلعية. وفي ليبيا فقد تراجع الفائض في الميزان التجاري ليمثل حوالي 17.7 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

وفيما يتعلق بالدول العربية الاخرى⁽³⁾، فقد اتسع العجز في الميزان التجاري لهذه الدول مجتمعة بنسبة 22.1 في المائة ليصل إلى حوالي 39 مليار دولار نتيجة لنمو الواردات بوتيرة أكبر من النمو المحقق في الصادرات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة، والتوترات السياسية في المنطقة من جهة أخرى. حيث ارتفعت الواردات بمعدل 13.1 في المائة لتصل إلى 85.8 مليار دولار، بينما ارتفعت الصادرات بنسبة 6.5 في المائة لتصل إلى 46.9 مليار دولار خلال عام 2011. وقد شهدت معظم دول المجموعة ارتفاعاً في عجز الميزان التجاري خلال عام 2011 تراوحت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 33.8 في المائة في لبنان و 19.6 في المائة في المغرب. وذلك فيما عدا السودان وموريتانيا، فقد تراجع الفائض في السودان ليمثل 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتأثر الصادرات النفطية التي تتركز في جنوب السودان والذي انفصل مؤخراً. أما في موريتانيا فقد ارتفع الفائض ليبلغ 7.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

موازين الخدمات والدخل والتحويلات

تشير التقديرات إلى ارتفاع العجز في ميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2011 بنسبة 11.7 في المائة ليصل إلى 144.2 مليار دولار مقابل 127.5 مليار دولار خلال العام السابق. ويعزى ذلك إلى تراجع المتحصلات الخدمية وخاصة السياحة في الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية نتيجة للظروف التي تمر بها تلك الدول. هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن والنقل ودخل الاستثمار في معظم الدول العربية، الملحق (1/9) "أ".

وبالنسبة لتطورات ميزان الخدمات والدخل على مستوى الدول فرادى، ارتفع عجز موازين الخدمات والدخل بالنسبة لمجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط خلال عام 2011 بمعدل 8.4 في المائة ليصل إلى 137.4 مليار دولار مقابل 126.8 مليار دولار خلال عام 2010 وذلك بصورة إجمالية لتلك الدول. ويعزى ذلك إلى ارتفاع المدفوعات الخاصة بدخل الاستثمار الوارد لتلك الدول وكذا تكاليف الشحن والتأمين الناتجة عن ارتفاع قيمة الواردات الخاصة بتلك المجموعة. هذا وقد ارتفع العجز في ميزان الخدمات والدخل في جميع دول المجموعة باستثناء السعودية وقطر اللتين انخفض العجز فيهما، وتراجع فائض ميزان الخدمات والدخل المسجل في الكويت خلال عام 2011. في المقابل زاد العجز في البحرين بشكل ملحوظ حيث ارتفع من 231.1 مليون دولار في عام 2011 إلى 2.5 مليار دولار خلال عام

(3) تتضمن كل من الاردن و جيبوتي والسودان والقمر ولبنان والمغرب وموريتانيا.

2011، ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار المباشر في البحرين بأكثر من الضعف لتبلغ حوالي 7.8 مليار دولار مقارنة مع 3.1 مليار دولار خلال العام السابق. وتراوح الارتفاع في عجز ميزان الخدمات والدخل في بقية دول المجموعة بين نسبة 20.7 في المائة في الامارات و0.3 في المائة في عمان. بينما تراجع العجز في السعودية وقطر بنسبة 3.7 في المائة و5.1 في المائة ليبلغ 56.9 مليار دولار و17.8 مليار دولار على الترتيب خلال عام 2011. أما في الكويت فقد تراجع الفائض بنسبة 5.3 في المائة ليصل إلى حوالي 3.6 مليار دولار.

وفيما يتعلق بالدول العربية التي شهدت تحولات سياسية ، فقد تأثر بشدة ميزان الخدمات والدخل نتيجة لانهايار الحالة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات السياحية والتي تعتبر أحد المصادر المهمة للنقد الأجنبي في تلك الدول، حيث أشارت التقديرات إلى تراجع الإيرادات السياحية في كل من تونس ومصر بنسبة بلغت حوالي 32.9 في المائة و 30.5 في المائة على الترتيب خلال عام 2011. هذا، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين كنتيجة للظروف التي تمر بها المنطقة. وقد نتج عن تلك التطورات ارتفاع العجز في ميزان الخدمات والدخل لتلك المجموعة بأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى حوالي 8.9 مليار دولار خلال عام 2011. هذا وقد تحول الفائض في ميزان الخدمات والدخل إلى عجز في كل من مصر وسوريا وتونس خلال عام 2011 حيث بلغ حوالي 1.2 مليار دولار و3.2 مليار دولار و485.4 مليون دولار على التوالي. وارتفع العجز في اليمن ليبلغ حوالي 3.5 مليار دولار، بينما تراجع في ليبيا ليبلغ 537 مليون دولار.

وبالنسبة للدول العربية الأخرى، ارتفع فائض ميزان الخدمات والدخل لتلك الدول كمجموعة بنسبة 9.2 في المائة ليبلغ 2.1 مليار دولار خلال عام 2011 مقابل 1.9 مليار دولار خلال العام السابق. ويعزى ذلك لتراجع العجز في ميزان الخدمات والدخل في السودان بنسبة 45.7 في المائة ليصل إلى 2.4 مليار دولار بسبب تقلص مدفوعات دخل الاستثمار، وارتفاع الفائض في جيبوتي بمعدل 15.6 في المائة ليبلغ 264.2 مليون دولار. في حين تراجع الفائض في كل من الأردن ولبنان و المغرب بنسب بلغت حوالي 49.3 في المائة و 39.1 في المائة و 13.3 في المائة خلال عام 2011 مقارنة بالعام السابق، لتراجع الإيرادات السياحية بسبب الأحداث والتغيرات السياسية في المنطقة. وارتفع العجز في موريتانيا بمعدل 13.1 في المائة ليبلغ 679.9 مليون دولار.

وفيما يخص التحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، فقد ارتفع العجز المحقق للدول العربية كمجموعة خلال عام 2011 بنسبة 4.8 في المائة ليبلغ 40.9 مليار دولار. وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع إجمالي العجز الذي سجلته الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمجموعة بمقدار 6.2 مليار دولار أي بنسبة 8.7 في المائة ليصل إلى 77 مليار دولار، والذي قابله ارتفاع إجمالي الفائض المسجل في بقية الدول العربية بقيمة بلغت 4.3 مليار دولار بما يمثل 13.4 في المائة ليصل إلى 36.1 مليار دولار، الملحق (1/9) "ب".

وعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للنفط، فقط سجلت جميعها عجزاً في صافي التحويلات الجارية في عام 2011 باستثناء الجزائر التي اعتادت أن تسجل فائض. فقد ارتفع العجز في كل من العراق والبحرين والامارات والكويت والسعودية وعمان بنسب تراوحت بين 71.8 في المائة و 2 في المائة. بينما تراجع العجز المسجل في قطر بنسبة 5 في المائة وتقلص الفائض المسجل في الجزائر بنسبة 2.3 في المائة.

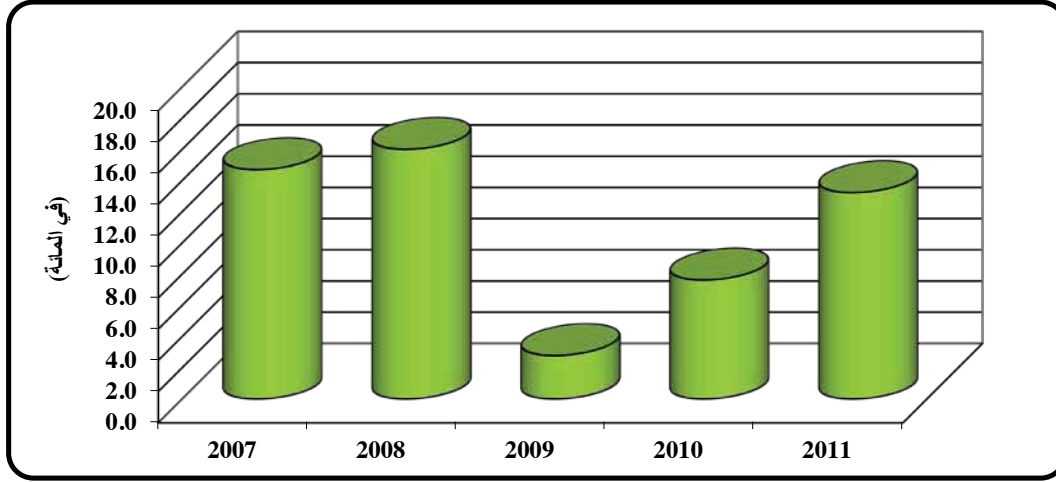
وفي الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد سجلت كل من اليمن و سورية و تونس تراجعاً في فائض صافي التحويلات بنسب بلغت 13.6 في المائة و 11.8 في المائة و 1.8 في المائة على الترتيب، لتراجع كل من التحويلات الحكومية والخاصة في معظمها. بينما حققت مصر ارتفاعاً في الفائض بنسبة 22.4 في المائة ليبلغ حوالى 15.2 مليار دولار خلال عام 2011، ويرجع ذلك لتضاعف صافي التحويلات الرسمية من 219.1 مليون دولار خلال عام 2010 لتصل الى 1.1 مليار دولار، هذا بالإضافة الى ارتفاع صافي التحويلات الخاصة التي تتمثل أساساً في تحويلات العاملين المصريين بالخارج بنسبة 15.5 في المائة لتبلغ حوالى 14.1 مليار دولار خلال عام 2011. أما في ليبيا، فقد تراجع العجز بنسبة 72.2 في المائة ليصل الى 548 مليون دولار.

وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى، فقد حققت كل من الأردن ولبنان والمغرب ارتفاعاً في فائض صافي التحويلات بنسب 27.3 في المائة و 7.1 في المائة و 4.1 في المائة على الترتيب. ويعزى الارتفاع الكبير في الفائض الخاص بالأردن الى تصاعد التحويلات الحكومية الواردة بنسبة 83.3 في المائة لتبلغ حوالى 1.4 مليار دولار. في حين سجلت السودان والقمر وموريتانيا تراجعاً في الفائض بنسب بلغت 46.8 في المائة و 20.7 في المائة و 8.8 في المائة على التوالي. وقد جاء الانخفاض في فائض صافي التحويلات بالسودان بسبب التراجع الكبير في التحويلات الواردة في كل من الحكومة العامة وتحويلات العاملين السودانيين بالخارج. أما في جيبوتي فقد تصاعد الفائض من 0.3 مليون دولار ليبلغ حوالى 3.1 مليون دولار خلال عام 2011.

موازن الحسابات الخارجية الجارية

حقق فائض ميزان الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2011 مستوى قياسي لم يتحقق منذ عام 2008، إذ ارتفع بما يزيد عن مقدار الضعف ليصل إلى نحو 312.7 مليار دولار. وقد تحقق ذلك بفضل الفائض غير المسبوق في الميزان التجاري لمجموعة الدول العربية الذى بلغ حوالى 497.9 مليار دولار خلال عام 2011 وذلك لقيام الدول المصدرة الرئيسية للنفط برفع مستوى الانتاج لتعويض النقص في جانب العرض، في ضوء التوترات السياسية في المنطقة، وذلك الى جانب ارتفاع الاسعار العالمية للنفط. هذا بالإضافة الى تباطؤ الزيادة في عجز ميزان الخدمات والدخل إلى نسبة 13.1 في المائة مقارنة مع 23 في المائة خلال العام السابق، وكذا الارتفاع الطفيف في عجز صافي التحويلات الجارية بنسبة 4.8 في المائة في عام 2011. وقد نتج عن هذه التطورات ارتفاع نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 7.6 في المائة في عام 2010 إلى 13.2 في المائة في عام 2011، الملحقان (1/9) "ج" و(3/9) والشكل (3).

الشكل (3) : نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، 2011-2007

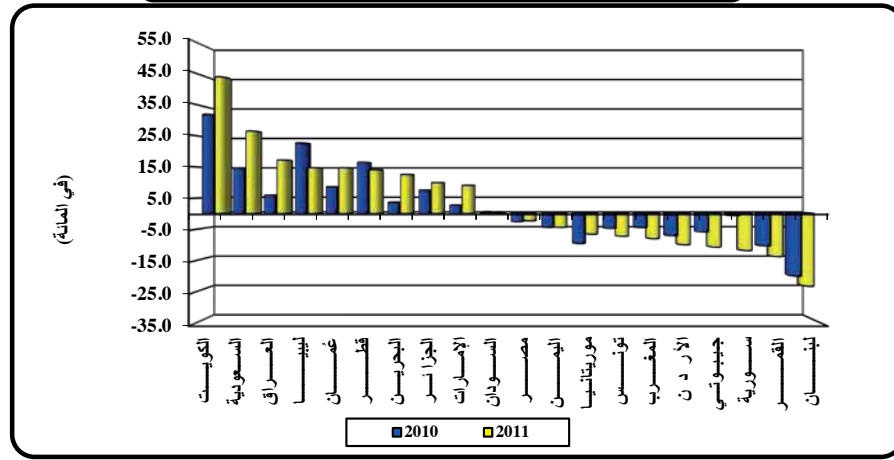


المصدر: الملحق (3/9).

فعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للنفط، ارتفع فائض الميزان الجاري المتحقق لها كمجموعة بنسبة 118.4 في المائة ليبلغ حوالى 344.4 مليار دولار في عام 2011 مقارنة مع فائض بلغ 157.7 مليار دولار خلال عام 2010. فقد حققت كل من الامارات والبحرين والعراق في عام 2011 زيادة في الفائض الجاري تروبو على أربعة أمثال القيمة المسجلة خلال العام السابق ليمثل نسبة قدرها 9.1 في المائة و12.6 في المائة و17.2 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في كل منها على الترتيب. كما ارتفع بما يزيد على الضعف في كل من السعودية وعمان حيث بلغ في كل منهما نسبة 26.5 في المائة و14.8 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2011. وارتفع بقدر ملموس في كل من الكويت وقطر والجزائر ليسجل مستوى بلغ حوالى 44 في المائة و14.1 في المائة و10 في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بالدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد تحول الفائض المحقق لها كمجموعة خلال عام 2010 والبالغ حوالى 8.7 مليار دولار إلى عجز قدره حوالى 11.7 مليار دولار خلال عام 2011 كمحصلة للظروف غير المواتية التي مرت بها تلك الدول والتي أثرت بالسلب على ارتفاع العجز في ميزان السلع والخدمات والدخل بها. وقد شهدت جميع تلك الدول عجزاً في ميزان الحساب الجاري في عام 2011، وذلك باستثناء ليبيا التي تراجع فيها الفائض. وتضاعف العجز في سوريا في عام 2011 حيث بلغ نسبة 11.9 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع 0.6 في المائة في العام السابق. كما ارتفع العجز في تونس ليمثل حوالى 7.3 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011. بينما تراجع العجز في كل من مصر و اليمن ليمثل نسبة 2.3 في المائة و 4.4 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في كل منهما، وتراجع فائض الميزان الجاري في ليبيا بقدر كبير ليمثل نسبة 14.8 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011 مقارنة مع نسبة قدرها 22.7 في المائة في العام السابق، الشكل (4).

الشكل (4): نسب رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، 2010-2011



المصدر: الملحق (3/9).

أما بالنسبة لمجموعة الدول العربية الأخرى، فقد ارتفع أيضاً العجز في الميزان الجاري خلال عام 2011 بنسبة 46.7 في المائة ليصل إلى حوالي 20 مليار دولار مقابل 13.7 مليار دولار في العام السابق. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى اتساع العجز في الميزان التجاري لتلك المجموعة نتيجة لتأثر فاتورة الواردات بارتفاع أسعار النفط العالمية. وقد شهدت غالبية دول المجموعة ارتفاعاً ملموساً في عجز الميزان الجاري، وتراوحت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 23.3 في المائة في لبنان و 8 في المائة في المغرب خلال عام 2011، وذلك باستثناء كل من موريتانيا التي تراجع بها العجز الجاري وبلغ نسبة 6.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والسودان التي تراجع الفائض الجاري بها ليمثل نسبة 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

موازن الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية

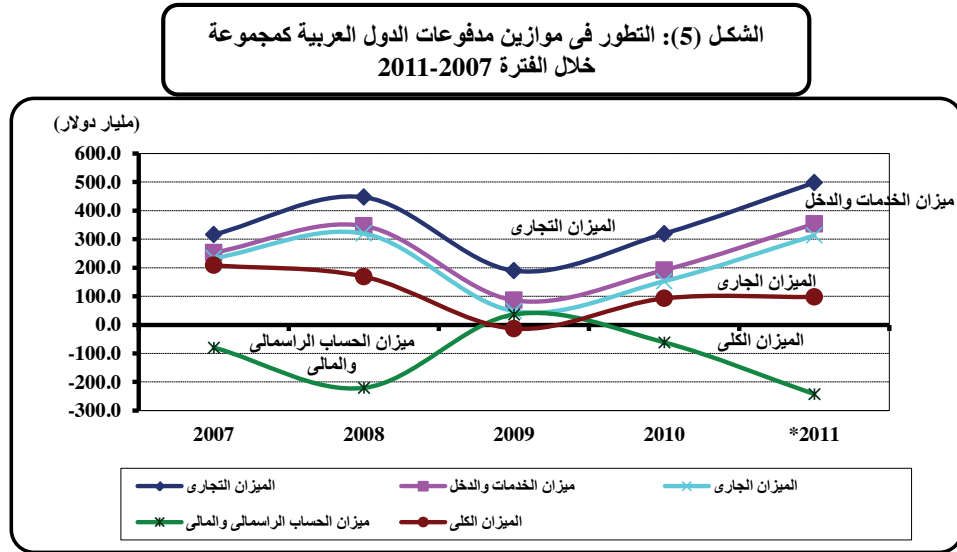
انعكس أثر الفائض الكبير المحقق في موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية في عام 2011 على ارتفاع صافي التدفقات باتجاه الخارج للمعاملات المالية والرأسمالية. فقد ارتفع صافي التدفقات الرأسمالية والمالية للدول العربية كمجموعة إلى الخارج بما يقارب ثلاثة أمثال ليصل إلى حوالي 242.3 مليار دولار في عام 2011، مقابل 61.2 مليار دولار في عام 2010، الأمر الذي نجم عنه ارتفاع صافي الأصول الأجنبية للدول العربية كمجموعة. وكان لتضاعف صافي التدفقات المالية والرأسمالية باتجاه الخارج في السعودية الأثر الأكبر، حيث مثلت ما نسبته 45.5 في المائة من إجمالي التدفقات المالية والرأسمالية للدول العربية باتجاه الخارج في عام 2011. هذا، وقد بلغ إجمالي صافي التدفقات للخارج في المعاملات المالية والرأسمالية للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط حوالي 250.9 مليار دولار مقارنة مع 69.6 مليار دولار صافي تدفقات للخارج مسجلة خلال العام السابق. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع صافي قيمة التدفقات إلى الخارج بأكثر من الضعف في كل من السعودية وقطر وعمان، وبنسبة 35.1 في المائة في الكويت، وتحول

صافي التدفق للداخل الى الخارج في كل من الامارات والبحرين والعراق في عام 2011. بينما تراجع صافي التدفق للداخل في الجزائر بصورة كبيرة بلغت حوالي 88.7 في المائة ليقتصر على 360 مليون دولار، الملحق (1/9) "ج".

وبالنسبة للدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد تحول صافي التدفقات المالية والرأسمالية للداخل المحققة في عام 2010 إلى صافي تدفقات للخارج بلغت حوالي 6.4 مليار دولار في عام 2011. حيث تحول صافي التدفق للداخل المحقق في مصر خلال عام 2010 في الحساب الرأسمالي والمالي والذي بلغ حوالي 7.9 مليار دولار إلى صافي تدفق للخارج بلغ حوالي 10.1 مليار دولار في عام 2011. هذا وقد تأثر الحساب الرأسمالي والمالي في مصر خلال عام 2011 بتحول الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية إلى صافي تدفق للخارج نتيجة لتحقيق تعاملات الأجانب لصافي بيع لما في حيازتهم من الأوراق المالية وبشكل خاص أذون الخزانة المصرية بمبلغ حوالي 8.9 مليار دولار في عام 2011 مقابل صافي مشتريات الأجانب بمبلغ 7 مليار دولار في العام السابق. كما تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بشكل كبير حيث تحول صافي التدفق للداخل و البالغ 6.4 مليار دولار في عام 2010 إلى صافي تدفق للخارج قدره 482.7 مليون دولار في العام 2011. وفي تونس، فقد تراجع صافي التدفقات للداخل في الحساب المالي والرأسمالي ليصل الى 1.6 مليار دولار مقارنة مع 1.8 مليار دولار في عام 2010. وقد جاء ذلك كمحصلة لتراجع صافي التدفقات الواردة للاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة بلغت حوالي 66 في المائة لتصل الى حوالي 648.7 مليون دولار، وارتفاع صافي التدفقات الى الداخل من الاستثمارات الاخرى بأكثر من الضعف لتبلغ 1.6 مليار دولار خلال عام 2011. وفيما يخص اليمن فقد ارتفع صافي التدفق للخارج المسجل في الحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2010 من 253.1 مليون دولار ليبليغ حوالي 725 مليون دولار خلال عام 2011، ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى الارتفاع الكبير في صافي التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر لتصل الى حوالي 712.8 مليون دولار وهي خاصة بشركات النفط، مقارنة مع 93.3 مليون دولار خلال العام السابق. بينما في ليبيا تراجعت صافي التدفقات الخارجة في الحساب الرأسمالي والمالي لتبلغ 729.6 مليون دولار، وفي سورية ارتفع صافي التدفق للداخل ليصل إلى 3.5 مليار دولار خلال عام 2011.

وفيما يتعلق بالدول العربية الاخرى، فقد حققت تلك المجموعة ارتفاعا في صافي التدفقات الرأسمالية والمالية الى الداخل في عام 2011 لتصل الى 15 مليار دولار مقارنة مع 8.1 مليار دولار في السنة السابقة. ويعزى ذلك الى الارتفاع الضخم في صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي في المغرب بنسبة بلغت نحو 87.9 في المائة في عام 2011 الذي جاء ذلك كمحصلة لارتفاع صافي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب بنسبة 53.9 في المائة، وتراجع صافي التدفقات الخارجة للاستثمار المباشر للمغرب في الخارج بنسبة بلغت نحو 40.4 في المائة. كما ارتفعت التدفقات الرأسمالية والمالية الواردة في كل من الاردن لتسجل نحو 3.1 مليار دولار والسودان لتبلغ حوالي 1.7 مليار دولار نتيجة لارتفاع صافي الاستثمار المباشر، و موريتانيا لتصل الى 561.3 مليون دولار في عام 2011. كما ارتفعت تلك التدفقات في كل من جيبوتي والقمر لتسجل حوالي 121.1 مليون دولار و 66.1 مليون دولار على الترتيب. بينما تراجعت التدفقات المالية والرأسمالية الواردة في لبنان بقدر ضئيل لتسجل 1.7 مليار دولار. وفي ضوء

التطورات المذكورة في الموازين الجارية وموازن الحساب الرأسمالي والمالي، فقد ارتفع فائض الميزان الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية من مستوى 92.6 مليار دولار خلال عام 2010 ليصل الى مستوى 97.6 مليار دولار في عام 2011، الشكل (5).



المصدر: الملحق (1/9).

الاحتياطات الخارجية الرسمية

شهد إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية في عام 2011 ارتفاعاً بنسبة 10.5 في المائة ليصل إلى 1,114.6 مليار دولار مقارنة مع 1,008.3 مليار دولار في عام 2010. وقد كان لارتفاع الواردات السلعية الاجمالية للدول العربية بنسبة 12.8 في المائة، والتي تجاوزت نسبة الزيادة المحققة في الاحتياطات، الأثر الأكبر في الانخفاض المسجل في نسبة تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية خلال عام 2011 لتصل الى مستوى 19.7 شهر مقارنة مع مستوى 20.1 شهر خلال العام السابق، الملحق (4/9).

وفيما يخص تطور الاحتياطات الخارجية الرسمية على مستوى الدول العربية، فقد حققت مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ارتفاعاً ملموساً في الاحتياطات الخارجية الرسمية لديها. حيث ارتفعت خلال عام 2011 بنسبة 16.8 في المائة لتصل إلى 899.6 مليار دولار مقابل 770.5 مليار دولار خلال العام السابق، وذلك بشكل إجمالي على مستوى تلك المجموعة. وقد جاء ذلك الارتفاع في إجمالي الاحتياطات الخارجية للدول المصدرة للنفط نتيجة للارتفاع الملحوظ الذى تحقق في كل من الامارات و السعودية و العراق والكويت بمستويات تراوحت بين 20.6 في المائة و 25.5 في المائة لتبلغ حوالى 53.6 مليار دولار و 540.7 مليار دولار و 60.7 مليار دولار و 26.8 مليار دولار في كل منها على الترتيب. وارتفعت تلك الاحتياطات في كل من الجزائر وعمان بمستويات اقل بلغت 12.4 في

المائة و10.3 لتصل الى 182.8 مليار دولار و14.4 مليار دولار في كل منهما. بينما تراجع إجمالي الاحتياطيات الخارجية في كل من قطر والبحرين بنسب بلغت حوالى 47.4 في المائة و 10.6 في المائة لتقتصر على 16.1 مليار دولار و 4.5 مليار دولار فيهما على التوالي. هذا ويعزى تراجع الاحتياطيات الخارجية في قطر الى خروج جزء كبير من التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل بعد خفض أسعار الفائدة مرتين خلال العام وذلك إثر تقلص الفارق بين اسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية.

وعلى مستوى الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد تراجعت الاحتياطيات الخارجية بتلك الدول بنسبة 12.0 في المائة لتبلغ 149.5 مليار دولار في عام 2011 مقابل حوالى 170 مليار دولار في العام السابق. وقد جاء ذلك نتيجة لاستخدام تلك الاحتياطيات لمواجهة التدفقات الرأسمالية الخارجة وتمويل الواردات من السلع الأساسية وذلك بالإضافة الى استخدامه في دعم سعر الصرف في ظل تقلص الموارد من النقد الأجنبي في تلك الدول. وقد كان لتراجع الاحتياطيات الخارجية في مصر الأثر الأكبر في انخفاض تلك الاحتياطيات على مستوى المجموعة، حيث انخفضت بنسبة بلغت حوالى 54.5 في المائة في نهاية عام 2011 لتبلغ حوالى 15.4 مليار دولار. كما تراجعت الاحتياطيات في كل من اليمن و تونس و سورية بنسب بلغت حوالى 26.6 في المائة و 20.9 في المائة و 8.1 في المائة على التوالي. أما في ليبيا فقد ارتفعت الاحتياطيات بنسبة 3 في المائة لتبلغ حوالى 105 مليار دولار.

وبالنسبة للدول العربية الاخرى، تراجع إجمالي الاحتياطيات الخارجية لها كمجموعة بنسبة بلغت حوالى 3.2 في المائة لتبلغ حوالى 65.5 مليار دولار. وجاء ذلك نتيجة لتراجع الاحتياطيات في كل من الأردن والمغرب بنسب بلغت 13.9 في المائة و 12.8 في المائة، وفي السودان و جيبوتي بنسب أقل حيث بلغت 3.9 في المائة و 2 في المائة على الترتيب. بينما ارتفعت تلك الاحتياطيات في كل من موريتانيا ولبنان والقمر بنسب بلغت 77.4 في المائة و 7.1 في المائة و 6.8 في المائة.

وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات⁽⁴⁾، فقد ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات في سورية لتسجل 15.8 شهراً، وفي العراق لتبلغ 17.9 شهراً، وفي الكويت لتبلغ 14.7 شهراً. وارتفعت أيضاً في كل من القمر والامارات وموريتانيا لتبلغ مستويات 10.1 شهراً و 3.2 شهراً و 2.4 شهراً على الترتيب. وقد ساهم انخفاض الواردات في ليبيا بصورة كبيرة في ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات لتبلغ حوالى 113.2 شهراً مقارنة بمستوى 46.2 شهراً خلال عام 2010. هذا وقد تراجعت نسبة التغطية في السعودية بشكل طفيف لتصل إلى 54.1 شهر، وفي الجزائر لتصل إلى مستوى 48.8 شهراً، ولبنان لتسجل مستوى 20.6 شهراً. وتراجعت أيضاً في كل من عمان والأردن وقطر واليمن والمغرب لتتراوح بين 6.1 شهراً و 8.1 شهراً. كما تراجعت نسبة التغطية في كل من جيبوتي والبحرين وتونس ومصر لتسجل مستويات تراوحت بين 5.6 شهراً و 3.9 شهراً. في حين استقرت نسبة التغطية في السودان عند نفس المستوى المسجل في العام السابق، إذ بلغت 0.9 شهراً، الملحق (5/9).

(4) محتسبة على أساس قسمة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة على قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم⁽⁵⁾ في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة⁽⁶⁾ بنسبة 1.8 في المائة في عام 2011، بحيث جاءت أقل من نسبة النمو التي سجلتها في عام 2010 والتي بلغت 5.8 في المائة. وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 173.0 مليار دولار في نهاية عام 2010 إلى نحو 176.2 مليار دولار في نهاية عام 2011. ويعود الارتفاع في هذه المديونية إلى زيادة اعتماد بعض الدول على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي، وتغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي، الملحق (6/9) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة عامي 2010 و2011

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
2011*	2010	2011*	2010	
731	634	6,312	6,486	الأردن
2,481	2,292	23,372	21,541	تونس
618	667	4,405	5,681	الجزائر
15	14	648	634	جيبوتي
243	521	38,947	37,450	السودان
557	638	4,327	4,469	سورية
437	469	9,229	8,211	عمان
9	8	241	233	القمر
5,196	4,188	20,655	20,274	لبنان
2,973	2,746	33,693	34,993	مصر
2,268	2,089	24,800	23,576	المغرب
105	108	3,479	3,319	موريتانيا
275	255	6,073	6,144	اليمن
15,907	14,629	176,181	173,010	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

وقد أثرت جملة من التطورات على وضع المديونية العامة الخارجية في العديد من الدول العربية خلال عام 2011. فقد شهدت بعض الدول العربية المقترضة تغييرات سياسية جوهرية تمخض عنها مصاعب اقتصادية. ولكونها ما زالت في مرحلة سياسية انتقالية، فقد أصبحت قدرتها على اللجوء إلى الجهات الدولية المانحة للاقتراض الخارجي أو إصدار سندات دولية للتصدي لهذه المصاعب أقل مرونة، ولجأت دول منها إلى الاعتماد على الاقتراض المحلي لتمويل العجز في موازاتها العامة. وأدى ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية في عام 2011 إلى زيادة الأعباء المالية للدول العربية المقترضة المستوردة للنفط مما زاد من حاجاتها إلى الاقتراض الخارجي والمحلي.

(5) يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

(6) تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عمان، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

وتأثر وضع المديونية الخارجية العربية بأزمة منطقة اليورو، حيث تركز تعامل هذه المنطقة وجهات دولية مانحة على معالجة أزمة الديون السيادية لليونان وتوفير التمويل اللازم في ظل تفاقم وضع الديون السيادية لدول أخرى في المنطقة ولجوء معظمها إلى تطبيق برامج تقشف في موازنتها العامة. وقد تمخضت هذه الأزمة وتداعياتها عن تراجع قدرتها أو اهتمامها بتوفير القروض للدول النامية، ومنها الدول العربية، وخصوصاً في ظل التحولات السياسية التي يمر بها بعض الدول العربية.

ويبرز عامل آخر وراء تغير حجم المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة، وهو تأثير هذه المديونية بالتغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من اليورو والجنيه الاسترليني في نهاية عام 2011 مقارنة بنهاية عام 2010، مما يعني انخفاض قيمة المديونية باليورو والجنيه الاسترليني عند تقييمها بالدولار الأمريكي. وفي المقابل، فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني خلال نفس الفترة الأمر الذي نجم عنه ارتفاع قيمة المديونية بالين الياباني عند تقييمها بالدولار الأمريكي. وبالتالي، فإن هذه التغيرات أثرت على قيمة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة المقيمة بالدولار الأمريكي طبقاً لحصة العملات المختلفة المكونة لهذه المديونية.

وعلى صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية في معظمها في عام 2011 بنسب متفاوتة. فقد ازداد إجمالي الدين العام الخارجي للمغرب بنسبة 5.2 في المائة في عام 2011 ليصل إلى حوالي 24.8 مليار دولار، وارتفع في تونس بنسبة 8.5 في المائة ليلعب نحو 23.4 مليار دولار، وازداد في لبنان بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى حوالي 20.7 مليار دولار. كما لجأت هذه الدول إلى الاقتراض المحلي، حيث كان اعتماد كل من المغرب ولبنان بشكل أكبر على مصادر التمويل المحلية مقارنة بمصادر التمويل الخارجية، في حين اعتمدت تونس بشكل أكبر على الاقتراض الخارجي.

وارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي لعمان بنسبة 12.4 في المائة في عام 2011 ليصل إلى حوالي 9.2 مليار دولار، ولموريتانيا بنسبة 4.8 في المائة ليلعب 3.5 مليار دولار. أما في جيبوتي، فقد ازدادت مديونيتها العامة الخارجية بنسبة 2.3 في المائة في عام 2011 لتصل إلى 648 مليون دولار، وارتفعت في القمر بنسبة 3.3 في المائة لتبلغ حوالي 241 مليون دولار. وفي السودان استمر تراكم متأخرات سداد الدين العام الخارجي في ظل الظروف السياسية الإقليمية والدولية غير المواتية، حيث ارتفعت مديونيتها الخارجية بنسبة 4.0 في المائة في عام 2011 لتبلغ حوالي 38.9 مليار دولار.

وفي المقابل، فقد تراجع المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2011. فقد انخفض الدين العام الخارجي للجزائر بنسبة 22.5 في المائة ليلعب حوالي 4.4 مليار دولار في ضوء اتباع الجزائر سياسة تقليص الاعتماد على الاقتراض الخارجي التي بدأت بتطبيقها في عام 2004 بعد ارتفاع عوائد صادراتها النفطية. وانخفضت

كذلك مديونية سورية بنسبة 3.2 في المائة إلى 4.3 مليار دولار، واليمن بنسبة 1.1 في المائة إلى حوالي 6.1 مليار دولار في عام 2011. وقد لجأ كل من مصر والأردن إلى الاقتراض المحلي لتمويل العجز في الموازنة العامة، حيث ارتفع الدين العام المحلي لكل منهما في عام 2011 في الوقت الذي تراجعت فيه مديونية مصر الخارجية بنسبة 3.7 في المائة إلى حوالي 33.7 مليار دولار، والأردن بنسبة 2.7 في المائة إلى 6.3 مليار دولار. وقد جاء الانخفاض في الدين الخارجي لمصر نتيجة تغير أسعار صرف العملات المكونة لمديونيتها مقابل الدولار الأمريكي وسداد جزء من السندات الدولية المستحقة.

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 8.7 في المائة في عام 2011 لتبلغ حوالي 15.9 مليار دولار. وقد ازدادت خدمة المديونية الخارجية في لبنان بنسبة 24.1 في المائة في عام 2011 لتبلغ حوالي 5.2 مليار دولار، وفي كل من مصر وتونس بنسبة 8.2 في المائة لتصل إلى نحو 3.0 مليار دولار وحوالي 2.5 مليار دولار على التوالي، وفي المغرب بنسبة 8.6 في المائة لتبلغ حوالي 2.3 مليار دولار. كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في الأردن بنسبة 15.3 في المائة في عام 2011 لتبلغ 731 مليون دولار، وفي اليمن بنسبة 9.4 في المائة لتصل إلى 275 مليون دولار، وفي جيبوتي بنسبة 2.3 في المائة وفي القمر بنسبة 3.3 في المائة، الملحق (7/9).

ومن جانب آخر، فقد تراجعت خدمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2011، حيث انخفضت بأكثر من النصف في السودان، وتراجعت في سورية بنسبة 12.6 في المائة، وفي الجزائر بنسبة 7.4 في المائة. كما انخفضت خدمة الدين العام الخارجي في عمان بنسبة 6.8 في المائة وفي موريتانيا بنسبة 2.6 في المائة. ومن الجدير بالذكر أن حجم خدمة الدين العام الخارجي في لبنان ومصر والمغرب وتونس مجتمعة مثل ما يربو عن 81 في المائة من خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2011.

التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

فعلى صعيد مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفض للدول العربية المقترضة كمجموعة من 21.5 في المائة في عام 2010 إلى 20 في المائة في عام 2011، وهو أدنى مستوى يصل إليه خلال أكثر

من عقدين. ويعود ذلك إلى تباطؤ الارتفاع في المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة الذي اقتصر على 1.8 في المائة في عام 2011 مقابل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لهذه الدول بنسبة 9.1 في المائة في العام ذاته. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وسورية وعمان ومصر دون المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، حيث بلغت أقل من 20 في المائة في عام 2011. أما في كل من موريتانيا والسودان وجيبوتي ولبنان وتونس والقمر والمغرب والأردن واليمن، فقد تجاوزت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، إذ تراوحت بين 85.6 في المائة في موريتانيا وحوالي 21.6 في المائة في اليمن، الملحق (8/9) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
عامي 2010 و2011

(نسبة مئوية)		الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات				
*2011	2010	*2011	2010	
5.2	5.2	21.9	24.5	الأردن
10.9	10.3	50.3	48.6	تونس
0.7	1.1	2.2	3.5	الجزائر
6.1	6.8	52.4	56.1	جيبوتي
2.5	6.0	55.7	53.2	السودان
3.3	3.3	7.2	7.4	سورية
1.0	1.4	12.7	13.9	عمان
9.7	19.5	42.4	44.1	القمر
22.6	20.2	51.5	54.6	لبنان
6.3	5.6	14.3	16.0	مصر
4.6	4.7	26.5	25.8	المغرب
3.5	5.2	85.6	91.4	موريتانيا
2.7	2.7	21.6	19.7	اليمن
4.9	5.2	20.0	21.5	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (8/9) و(9/9).

وقد تراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 3.5 في المائة في عام 2010 إلى 2.2 في المائة في عام 2011، وفي سورية من 7.4 في المائة إلى 7.2 في المائة، وفي عمان من 13.9 في المائة إلى 12.7 في المائة وفي مصر من 16.0 في المائة إلى 14.3 في المائة خلال الفترة ذاتها. كما انخفضت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن من 24.5 في المائة في عام 2010 إلى 21.9 في المائة في عام

2011، وفي القمر من 44.1 في المائة إلى 42.2 في المائة وفي جيبوتي من 56.1 في المائة إلى 52.4 في المائة للفترة نفسها. وقد استمر لبنان في سياسته الهادفة إلى تخفيض عبء المديونية العامة الخارجية، حيث تراجعت نسبة هذه المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد منذ عام 2006 لتصل إلى 51.5 في المائة في عام 2011. أما في موريتانيا، فعلى الرغم من انخفاض نسبة دينها العام الخارجي إلى ناتجها المحلي الإجمالي من 91.4 في المائة في عام 2010 إلى 85.6 في المائة في عام 2011، إلا أن عبء المديونية الخارجية لموريتانيا ما زال كبيراً ويبقى الأعلى بين الدول العربية المقترضة.

وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 في كل من اليمن والمغرب وتونس والسودان نتيجة تداعيات التغييرات السياسية في معظمها على وتيرة النشاط الاقتصادي. ففي اليمن، وعلى الرغم من انخفاض حجم الدين العام الخارجي في عام 2011، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 19.7 في المائة في عام 2010 إلى 21.6 في المائة في عام 2011. وفي المغرب، فقد ازدادت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.8 في المائة في عام 2010 إلى 26.5 في المائة في عام 2011، وفي تونس من 48.6 في المائة إلى 50.3 في المائة خلال الفترة نفسها. أما في السودان، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 53.2 في المائة في عام 2010 إلى 55.7 في المائة في عام 2011. وقد أصبح السودان بذلك يتحمل ثاني أكبر عبء مديونية خارجية بين الدول العربية المقترضة.

أما على صعيد مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجل أدنى مستوى له خلال سنوات عدة. ويعود ذلك إلى زيادة عوائد صادرات السلع والخدمات في بعض الدول العربية، وخصوصاً عوائد صادرات النفط، وبنسبة تجاوزت نسبة الارتفاع في إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية. فقد تراجعت نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات للدول العربية المقترضة كمجموعة من 5.2 في المائة في عام 2010 إلى 4.9 في المائة في عام 2011. وشمل تراجع عبء خدمة المديونية العامة الخارجية في عام 2011 كل من الجزائر وعمان والسودان وموريتانيا والمغرب وجيبوتي والقمر. وقد سجلت الجزائر أدنى نسبة لخدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، حيث تراجعت هذه النسبة فيها من 1.1 في المائة في عام 2010 إلى 0.7 في المائة في عام 2011، تلتها عمان التي انخفضت هذه النسبة فيها من 1.4 في المائة إلى 1.0 في المائة خلال الفترة نفسها. وتراجعت هذه النسبة في السودان من 6.0 في المائة في عام 2010 إلى 2.5 في المائة في عام 2011 بعد انخفاض حجم خدمة الدين العام الخارجي بأكثر من النصف. وانخفضت هذه النسبة في موريتانيا من 5.2 في المائة في عام 2010 إلى 3.5 في المائة في عام 2011، وفي جيبوتي من 6.8 في المائة إلى 6.1 في المائة. وسجلت القمر انخفاضاً ملحوظاً في عبء خدمة المديونية العامة الخارجية، حيث انخفضت نسبتها إلى صادرات السلع والخدمات من 19.5 في المائة في عام 2010 إلى 9.7 في المائة عام 2011. أما في المغرب، فقد انخفضت هذه النسبة بشكل طفيف لتبلغ 4.6 في المائة في عام 2011، في حين حافظت هذه النسبة على مستواها في كل من سورية والأردن واليمن بواقع 3.3 في المائة و5.2 في المائة و2.7 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، ارتفعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى

الصادرات من السلع والخدمات في تونس من 10.3 في المائة في عام 2010 إلى 10.9 في المائة في عام 2011، وفي مصر من 5.6 في المائة إلى 6.3 في المائة. أما في لبنان، فقد بقي عبء خدمة الدين العام الخارجي الأعلى بين الدول العربية، حيث ارتفع من 20.2 في المائة في عام 2010 إلى 22.6 في المائة في عام 2011، الملحق (9/9).

تطورات أسعار الصرف العربية

شهدت أسعار صرف العملات الرئيسية تقلبات ملحوظة خلال عام 2011، تأثراً بعدد من العوامل الاقتصادية. ففي النصف الأول من العام تأثر الدولار الأمريكي سلباً بتراجع معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي وبتراجع بيانات التوظيف وبتأثيرات السياسة النقدية التيسيرية على توجهات المستثمرين. وأدت هذه العوامل إلى صعود اليورو والفرنك السويسري أمام الدولار كملاذات آمنة. في المقابل تأثر اليورو في نهاية العام سلباً بتفاقم أزمة الديون السيادية ومخاوف المستثمرين بشأن تراجع معدلات النمو في منطقة اليورو والتداعيات المحتملة لخروج بعض الدول من منطقة الاتحاد النقدي. ومحصلة للتغيرات السابق الإشارة إليها حقق اليورو خلال عام 2011 مكاسب مقابل الدولار ليصل إلى 1.398 دولار في المتوسط مقارنة بنحو 1.321 دولار لعام 2010 مستفيداً من الصعود الذي حققه اليورو مقابل الدولار حتى شهر أغسطس من عام 2011.

وبالنسبة للعملات العربية المثبتة أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد شهدت استقراراً نسبياً خلال عام 2011 مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار وخاصة فيما يتعلق بدول مجلس التعاون والتي تدخل بعضها لمنع ارتفاع قيمة العملات المحلية مقابل الدولار، بينما تدخل البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة بنحو ربع نقطة خلال العام لدعم الدينار الأردني والحيلولة دون تراجعه على ضوء تأثر ميزان المعاملات الجارية سلباً بالتطورات التي تمر بها بعض دول الجوار.

في المقابل تراجعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلها اليورو مقابل الدولار خلال العام، حيث تراجعت قيمة عملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل اليورو بنسب تراوحت بين 5.94 بالمائة إلى 5.97 بالمائة باستثناء الدينار الكويتي المثبت بسلة من العملات منذ عام 2007. كما تراجعت مقابل اليورو قيمة كل من الدينار العراقي بنسبة 5.96 بالمائة و الدينار الأردني بنسبة 6.07 بالمائة والفرنك الجيبوتي بنسبة 6.20 بالمائة والليرة اللبنانية بنسبة 6.21 بالمائة. وبالنسبة للعملات العربية المثبتة مقابل سلة من العملات فقد شهد الدينار الكويتي تراجعاً أقل مقابل اليورو بنسبة طفيفة لم تتجاوز 0.79 بالمائة، و 1.93 بالمائة في حين تراجع الدرهم المغربي مقابل اليورو بنسبة طفيفة بلغت 1.12 بالمائة.

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد تراجعت قيمة الليرة السورية مقابل الدولار واليورو بنسبة 3.95 بالمائة، و 10.05 بالمائة على التوالي على ضوء ظروف عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد. في

المقابل فقد تحسنت قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار بنسبة 3.37 بالمائة خلال العام فيما تراجعت مقابل اليورو بنسبة 1.91 بالمائة. ويشار في هذا الصدد إلى أن أسعار صرف عملات الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية خلال العام قد تعرضت لضغوط حادة مقابل الدولار واليورو بما أدى إلى تدخل البنوك المركزية لتلك الدول لدعم قيمة العملة المحلية ومنع تراجعها بشكل حاد بالجوء إلى السحب من الاحتياطيات الدولية وعدد من السياسات الأخرى خلال العام، أنظر الإطار.

إطار

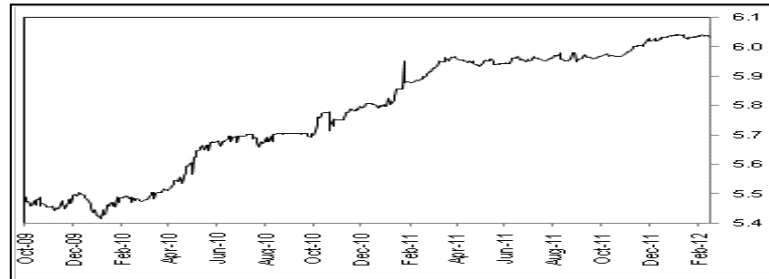
البنوك المركزية بدول "التحولات السياسية" تتدخل لدعم عملاتها المحلية

تعرضت عملات بعض الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية لضغوط حادة خلال عام 2011 مع وجود العجز الثنائي (العجز في موازين المعاملات الجارية، وعجز الموازنات الحكومية). وساهم في تأزم الوضع اتجاه عدد من مؤسسات التقييم الائتماني إلى خفض التقييم الائتماني لتلك الدول. وقد دفعت هذه الأوضاع البنوك المركزية لتلك الدول للجوء إلى الاحتياطيات الأجنبية لتوفير السيولة من النقد الأجنبي ودعم العملات المحلية إلى الحد الذي تراجعت فيه مستويات الاحتياطيات الأجنبية بشكل كبير خلال العام.

ففي مصر شهد الجنيه المصري ضغوطاً اقتصادية حادة مع ارتفاع عجز ميزان المدفوعات بسبب تراجع عائدات السياحة بما يقرب من الثلث وتدفق جانب كبير من رؤوس الأموال الأجنبية للخارج، وهو ما ضغط بشكل كبير على المعروض من النقد الأجنبي ودفع البنك المركزي للسحب من الاحتياطيات الدولية (والتي تراجعت بنسبة 52 بالمائة خلال العام لتغطي نحو ثلاثة أشهر فقط من الواردات) لدعم الجنيه والحيلولة دون تراجعه بشكل حاد. وقد نجحت جهود البنك المركزي خلال الفترة من يناير-أكتوبر 2011 في الحفاظ على قيمة العملة المحلية، رغم الضغوط الحادة التي تدفع بها نحو الانخفاض، إلا أن العملة المحلية قد تعرضت لضغوط كبيرة بنهاية العام مع تزايد وتيرة ظروف عدم الاستقرار السياسي وتراجع مستويات الاحتياطي لمستويات يصعب المساس بها بما اضطر البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة لدعم العملة المحلية من جهة وتوفير الموارد اللازمة لتمويل الائتمان الحكومي من جهة أخرى. وفي المحصلة سجل الجنيه تراجعاً طفيفاً مقابل الدولار بنسبة 5.52 بالمائة خلال العام.

الشكل (1): تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار

(أكتوبر 2009-فبراير 2012)



المصدر: بيزنس مونييتور.

وفي سورية، واجهت الليرة السورية ضعفاً حاداً خلال عام 2011 بسبب ظروف عدم الاستقرار السياسي والتراجع الكبير لمتحصلات النقد الأجنبي على ضوء الحظر المفروض على الصادرات السورية وتراجع متحصلات النقد الأجنبي من باقي القطاعات الأخرى المولدة للنقد الأجنبي، وهو ما أدى إلى تزايد مستويات الطلب على العملة الأجنبية وظهور سوق سوداء لليرة السورية. وقد قام البنك المركزي السوري بتبني عدداً من السياسات خلال عام 2011 لدعم العملة تمثلت في:

- القيام ولأول مرة ببيع النقد الأجنبي لشركات الصرافة المرخصة، في نوع من التدخل الصريح لحماية العملة المحلية.
- خفض السعر الرسمي للعملة من 50 ليرة سورية للدولار إلى 55 ليرة بنهاية عام 2011.
- قيام البنك المركزي بمنح للبنوك التجارية حرية تحديد أسعار الصرف لغرض المبادلات التجارية وفقاً لما تقتضيه مستويات العرض والطلب من النقد الأجنبي.
- رفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية والأجنبية لدعم سياسة سعر الصرف وتوفير السيولة بالنقد الأجنبي.
- تقديم تسهيلات لمقايضة العملات الأجنبية بالليرة السورية وعمليات عكسية آجلة لدعم سيولة المصارف ومساعدتها على توفير السيولة اللازمة سواء بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية.

ويتجه البنك المركزي السوري حالياً إلى الاعتماد التدريجي على سياسة أكثر مرونة لسعر الصرف من خلال وقف سياسة ربط الليرة بوحدة حقوق السحب الخاصة، واعتماد نظام أكثر مرونة لسعر الصرف يعتمد على وجود ثلاثة أسواق رئيسية للصرف الأجنبي تتمثل في التعاملات من خلال البنك المركزي، والتعاملات من خلال البنوك، والتعاملات في السوق الموازي تمهيداً للتحوّل لنظام التعويم المدار. ويشار في هذا الصدد إلى أن الجهود السابق الإشارة إليها ساهمت جزئياً في خفض الضغوط على العملة السورية، إلا أنها لم تحوّل دون تراجع قيمة العملة في السوق الموازي إلى ما يقل قليلاً عن 106 ليرة للدولار مع نهاية عام 2011 مقارنة بالسعر الرسمي 55 ليرة للدولار.

وفي تونس، وعلى ضوء تأثير ظروف عدم الاستقرار الحالية على الأوضاع الاقتصادية ومع تراجع تحويلات العاملين بالخارج نتيجة تردي الأوضاع في ليبيا وتراجع متحصلات الصادرات وانخفاض مستويات النمو في الاتحاد الأوروبي، تدخل البنك المركزي التونسي لدعم العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي لضمان استقرار العملة وتوفير النقد الأجنبي باستخدام الاحتياطات الأجنبية. وقد شهدت تعاملات البنك في سوق الصرف الأجنبي الفوري زيادة بنسبة 144 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2011 لتعويض النقص في المعروض من النقد الأجنبي بما عزز من قيمة العملة مقابل الدولار بنهاية العام.

وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو المستقل)، فقد تحسنت قيمة الدينار التونسي والدينار الجزائري والريال اليمني مقابل الدولار بنسبة 1.65 بالمائة و1.95 بالمائة و2.64 بالمائة على التوالي، وتراجعت قيمة الجنيه المصري والأوقية الموريتانية بنسبة و5.52 بالمائة و2.11 بالمائة على التوالي مقابل الدولار، في حين سجل الجنيه السوداني الشمالي أكبر نسبة تراجع مقابل الدولار بلغت 14.6 بالمائة على ضوء الضغوط التي تعرض لها الجنيه السوداني خلال العام والتي اضطرت البنك المركزي للتدخل من خلال مزادات العملة الأجنبية وفرض قيود على التعاملات بالنقد الأجنبي للحفاظ على قيمة الجنيه في حدود السعر الرسمي 2.68 جنيه للدولار، إلا أن تلك الإجراءات لم تنجح في تخفيف الضغط على العملة المحلية ولم تحوّل دون ارتفاع الهامش بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازي بشكل كبير خلال العام.

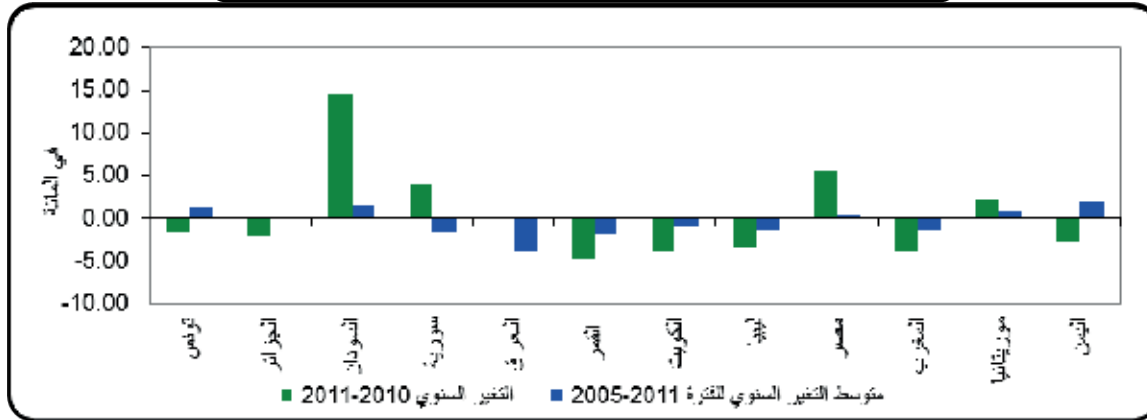
وفيما يتعلق بالتغيرات في أسعار صرف العملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف مقابل اليورو فقد سجلت جميعها تراجعاً مقابل اليورو بنسب تراوحت بين 3.42 بالمائة للدينار التونسي و20.74 بالمائة للجنيه السوداني الشمالي.

أما بالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، فقد تراجعت قيمة عملات سبعة عشر دولة عربية مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2011، سواء فيما يتعلق بالعملات المثبتة بالدولار أو العملات التي تتبع نظاماً مرناً لأسعار الصرف. ففيما يتعلق بالعملات التي تتبع نظاماً ثابتاً لأسعار الصرف، بلغت نسبة التراجع المسجلة في كل من دول مجلس التعاون (باستثناء الكويت) والأردن وجيبوتي وسوريا والعراق ولبنان نحو 3.47 بالمائة، في حين سجل الدينار الكويتي تحسناً طفيفاً مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 0.36 بالمائة.

أما فيما يتعلق بالدول التي تتبع نظاماً مرناً لأسعار الصرف، فقد تراجعت قيمة الدينار التونسي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 1.76 بالمائة والدينار الجزائري بنسبة 1.46 بالمائة وسجل الجنيه السوداني أكبر نسبة تراجع مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بين الدول العربية بنسبة 19.65 بالمائة فيما تراجع الجنيه المصري بنسبة 9.19 بالمائة وانخفضت الأوقية الموريتانية بنسبة 5.43 بالمائة وسجل الريال اليمني تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.74 بالمائة. في المقابل سجل كل من الفرنك القمري والدينار الليبي والدرهم المغربي تحسناً طفيفاً في قيمتهما مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة لم تتعد الواحد بالمائة.

ومن ناحية الاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة 2005-2011 فقد سجل الدينار العراقي أعلى نسبة ارتفاع مقابل الدولار بنسبة 3.75 بالمائة خلال الفترة، كذلك ارتفع الفرنك القمري بنسبة تقارب 2 بالمائة، كذلك ارتفعت قيمة الدرهم المغربي بنسبة 1.5 بالمائة، وتحسنت قيمة الدينار الكويتي والدينار الليبي بنسبة تقارب الواحد بالمائة. في المقابل سجل الريال اليمني والجنيه السوداني أكبر نسبة تراجع مقابل الدولار خلال الفترة بنسبة بلغت 1.85 بالمائة و1.48 بالمائة على التوالي، في حين انخفض الدينار التونسي بنسبة 1.36 بالمائة مقابل الدولار خلال الفترة وسجل الجنيه المصري والأوقية الموريتانية انخفاضاً طفيفاً أمام الدولار بنسبة تقل عن الواحد بالمائة. بينما استقرت أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الكويت) والأردن وجيبوتي والعراق ولبنان، حيث ظلت عند مستواها، الشكل (6).

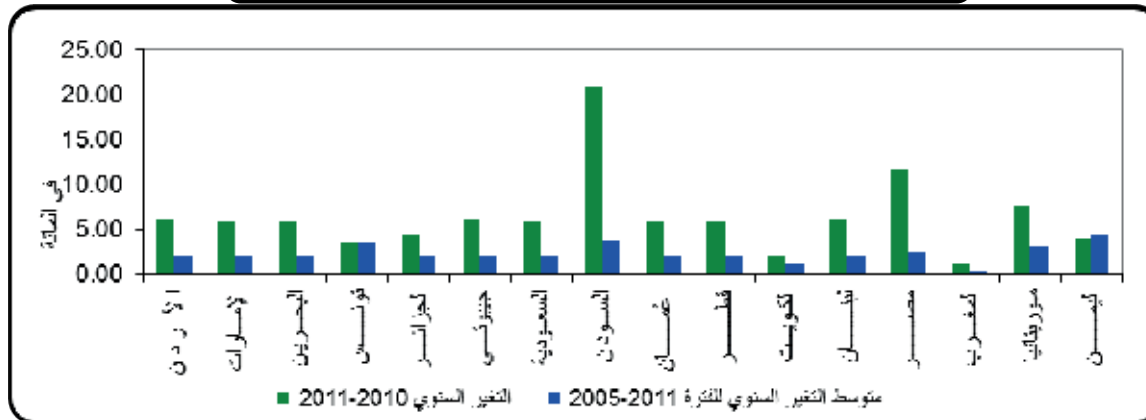
الشكل (6) : التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2011 ومتوسط الفترة 2005-2011



المصدر: الملحق (11/9).

وبالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية الرسمية مقابل اليورو خلال الفترة 2011-2005 فقد تراجعت جميعها مقابل اليورو باستثناء الفرنك القمري الذي سجل ارتفاعاً طفيفاً مقابل اليورو. وسجل الريال اليمني والجنبيه السوداني أعلى معدل تراجع مقابل اليورو خلال الفترة بنسبة 4.46 بالمائة و3.68 بالمائة على التوالي. الشكل رقم (7).

الشكل (7) : التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو في عام 2011 ومتوسط الفترة 2005-2011



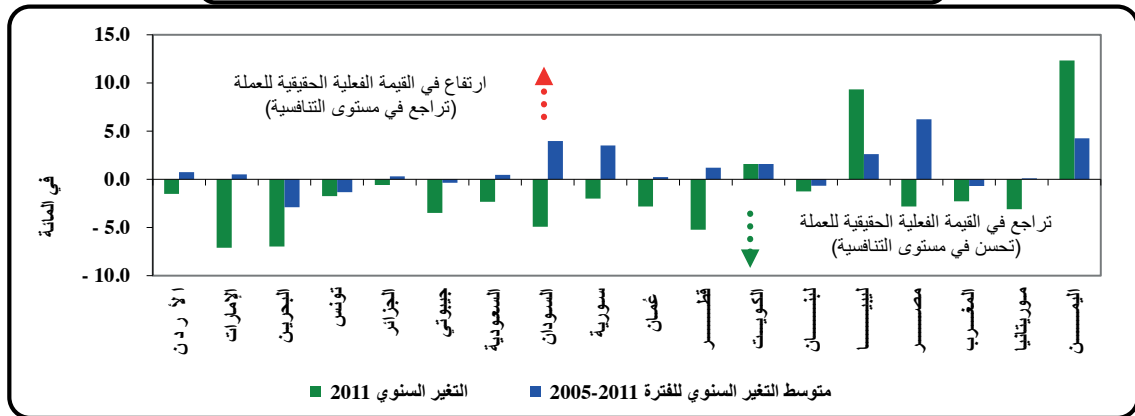
المصدر: (12/9).

أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، فقد تراجعت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لعدد كبير من العملات العربية (بما يعكس ارتفاع مستويات تنافسية هذه العملات) خلال عام 2011، وهو ما يعزي أما إلى تراجع معدلات التضخم في بعض الدول العربية مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، أو إلى ارتفاع أسعار الصرف الرسمية لبعض الدول العربية (تراجع قيمة العملات المحلية) أو الأثرين معاً في بعض الدول العربية الأخرى. وقد سجل الدرهم

الإماراتي والدينار البحريني أكبر نسبة تراجع في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية بنسبة 7 بالمائة، يليهما قطر حيث تحسنت تنافسية الريال القطري بنسبة 5.2 بالمائة خلال العام بما يعكس التحسن الكبير في مستويات تنافسية هذه العملات وخاصة على ضوء تراجع مستويات التضخم في هذه البلدان بشكل كبير مقارنة بالشركاء التجاريين. في المقابل ارتفعت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لثلاث عملات عربية (بما يعكس تراجع مستويات التنافسية) وسجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي الفعال للريال اليمني أعلى نسبة ارتفاع بلغت 12.3 بالمائة.

أما على مستوى التغيرات في أسعار صرف العملات العربية الفعلية الحقيقية خلال الفترة 2006-2011 فقد سجلت معظمها (ثلاثة عشر دولة عربية) ارتفاعاً في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (تراجع في مستويات التنافسية). وسجل الجنيه المصري والريال اليمني والجنيه السوداني أعلى نسبة ارتفاع في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية بنسبة 6.2 بالمائة و4.2 بالمائة و4 بالمائة على التوالي. في حين سجلت عملات خمس دول عربية فقط تراجعاً في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية خلال الفترة (تحسن في مستويات التنافسية). وتصدرها الدينار البحريني بنسبة 2.9 بالمائة، الشكل (8).

الشكل (8): التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لعام 2011 ومتوسط الفترة 2005-2011



المصدر: الملحق (14/9).